الأمن الجماعي البيئي – دراسة في المفاهيم والتحديات –.

Collective Environmental Security -Study in Consepts and Challenges-.

حيزوم بدر الدين مرغني

جامعة الوادي، الجزائر، hayzoum1@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/08/23 **تاريخ القبول:** 2019/10/23 **تاريخ النشر:** 2020/01/01

ملخص:

تناول هذا البحث موضوع البعد البيئي لنظام الأمن الجماعي الدولي وذلك من خلال التعرف على الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع والتي أصبحت حلقة مهمة في سلسلة العناصر المكونة لنظام الأمن الجماعي الدولي، حيث لا يمكن البحث في أمن المجتمع الدولي دون الخوض في التدابير المتخذة لحماية وإصلاح وإعادة الوضع البيئي الى المستوى الذي يكون قابل للإعتياش والإستدامة، وذلك من خلال البحث في المقاربات المكونة لهذا الموضوع، بداية من تحليل التبادلية بين الأمن البيئي والأمن الجماعي الدولي وإرتقاء الأول ليصبح من المخاطر الكبرى التي تهدد أمن وإستقرار الشعوب، بل وتأثيره على بقاء الأجيال القادمة وإستمرار الجنس البشري على هذه المعمورة .

الكلمات المفتاحية: *البيئة؛ الأمن البيئي؛ الأمن الجماعي الدولي؛ التهديدات؛ المخاطر.*

Abstract:

This research theme of the environmental dimension of the international collective security system by identifying aspects of the subject. This became an important episode in series of elements of the international system of the collective security. So, we can't look at the security of the international community without engaging in measures taken to protect, repair and repositioning the environmental situation to a level that is symbiotic and sustainable. Through search component approaches to the subject, starting from the analysis of interchangeability between environmental collective security and international collective security. The former, becomes major risk that threaten the security and stability of peoples However, its impact on the survival of future generations and the continuation of the human race on this planet.

Keywords: *Environment; Environmental Security; International Collective Security; Threats; Risks.*

* **المؤلف المرسل: مرغني حيزوم بدر الدين، hayzoum1@gmail.com**

مقدمة:

لقد كان للتحولات العميقة التي شهدها المجتمع الدولي بعد نهاية الحرب الباردة بالغ الأثر في بروز مراجعات جوهرية لنظام الأمن الجماعي الدولي وذلك بالنظر الى تحول المجتمع الدولي الى وحدة واحدة مركبة تتفاعل فيها كل العناصر المرتبطة بوجود وإستمرار وضمان سلم وأمن الجنس البشري، وهو ما ترتب عليه تراجع البعد التقليدي العسكري لنظام الأمن الجماعي الدولي لصالح أبعاد أمنية جديدة غامضة المعالم وعابرة للحدود ومجهولة المصادر ولا يمكن توقعها أو التنبأ بحدوثها.

ويقف على رأس هذه الأبعاد البعد البيئي لنظام الأمن الجماعي الدولي، والذي وبالنظر لما يحتويه الموضوع من جوانب حديثة ومتعددة تفرض معها على هذا الجيل خصوصا إدراكه لخطورة المسألة الأمنية المرتبطة بالظروف البيئية، ومدى أخذه بالإلتزام الأخلاقي كقاعدة وثيقة الصلة بالقانون الدولي فقد أصبح ضرورة ملحة تستدعي الإهتمام الدولي نظرا للخطر الداهم والقادم من البيئة والذي ينذر بوقوع مخاطر كبرى تهدد أمن وإستقرار الإنسانية جمعاء مما يتطلب حتمية التصدي الجماعي لهذا التهديد الذي تواجهه البيئة قصد حماية الأجيال الحالية وضمان إستمرار الجنس البشري، وهو ما يتطلب تنسيق دولي مشترك يراعى فيه كل الجوانب الإجرائية والموضوعية ذات الصلة بالبيئة سواء في زمن السلم أو الحرب مع حتمية البحث على حلول وقائية بديلة وموحدة، بما يدفعنا الى البحث في إشكالية الدراسة والمتعلقة بتحديد المكانة التي يحتلها البعد البيئي في ظل نظام الأمن الجماعي الدولي المعاصر؟

ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة في معالجة ظاهرة جديدة تعتبر من أخطر الظواهر الأمنية التي يشهدها المجتمع الدولي المعاصر، والتي بدأ يدرك حجم تهديداتها التي يمكن أن تصل الى تهديد أصل وجود الإنسان على هذه المعمورة وهي الأمن البيئي الجماعي الدولي، التي وعلى الرغم من وضوح مدى خطورتها وتهديداتها إلا أنه لم يتوصل الى إجماع دولي حولها، حيث أنه وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها العديد من المؤسسات الدولية وكذا بعض الدول الفاعلة في هذا المجال، إلا أنها لم تنجح في الوصول الى إجماع دولي لمعالجة هذا التهديد والعمل على الوقاية من أخطاره، مما يتطلب جهودا مضاعفة وتنازلات قاسية من طرف الدول المؤثرة في هذا المجال لنشر الوعي بأخطاره ووضع آليات للوقاية منه ومعالجة آثاره، من خلال تعزيز مبدأ التضامن الدولي لمواجهة التهديدات والمخاطر البيئية ذات البعد العالمي.

وقد سعينا من خلال هذه الدراسة الى محاولة الوصول لمجموعة من الأهداف من أهمها:

- ✓ التعرف على المفهوم الشامل للأمن البيئي والعناصر المكونة له وأجياله المختلفة وخصائص كل جيل.
- ✓ تحديد مفهوم الأمن البيئي الجماعي الدولي والمبادئ التي يشتملها.
- ✓ الوقوف على صور التحديات البيئية المؤثرة في نظام الأمن الجماعي الدولي.
- ✓ تبيان مدى عالمية التهديدات البيئية على الأمن الدولي.
- ✓ توضيح الآثار السلبية للتهديات البيئية على نظام الأمن الجماعي الدولي.

أولا: العلاقة التبادلية بين الأمن البيئي والأمن الجماعي الدولي

لقد كان للتحولات الكبرى التي شهدها العالم وخصوصا بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص بعد نهاية الحرب الباردة بالغ الأثر في وجود مراجعات كبرى لكل المسلمات التقليدية السائدة في ظل النظام العالمي بصوره المتعددة، ومن بين هذه الصور نجد صورة الأمن الذي تطور في أبعاده ومضامينه وأشخاصه ليدخل

مجالات جديدة بفاعلين جدد وأبعاد جديدة فرضتها التحولات العالمية المتسارعة، هذا الأخير الذي لم يعد مقتصرا فقط على البعد العسكري وذلك بالنظر لظهور أبعاد أخرى جديدة أملتها المتغيرات الدولية، ومن هذه الأبعاد نذكر البعد البيئي للأمن الذي تجاوز في تهديداته البعد العسكري، وتجاوز في أشخاصه الدول باعتبارها الفاعل التقليدي في المنظومة الأمنية، ليصل الى تهديدات جديدة تجاوزت الحدود الإقليمية للدول ولم تعد تعترف بمبدأ القومية والسيادة والحدود، وكذا تطورت أشخاصه لتتجاوز الدول ولتصل لكل فاعل في هذه المنظومة المتشعبة، من الشركات الى المنظمات الى الأفراد الذين ساهموا بصور متعددة في بروز الاأمن البيئي الدولي، الذي أعتبرمن أهم صور الاأمن في الوقت الراهن، والذي هدد في مجموعة الأمن الجماعي الدولي الذي مثل مفهوما شاملا يندرج تحته كل الانشغالات الأمنية المختلفة مهما تعددت أبعادها، غير أن التهديد البيئي مثل صورة مختلفة لهذه التهديدات كونه عابر للحدود ومبهم المصادر ولا يمكن توقع حدوثه او النطاق الزماني والمكاني المتوقع لآثاره (خالد 2011، ص.29).

وانطلاقا من كل ذلك كان لابد من البحث من العلاقة التبادلية بين الأمن البيئي والأمن الجماعي الدولي، من خلال البحث في ماهية هذه المفاهيم من جهة كون الأمن البيئي حلقة في سلسلة من العناصر المكونة للأمن الدولي ولا يمكن لهذا الأخير أن يستقر الا في حال استقرار كل مكوناته وعناصره، وهو ما دفع بالمجتمع الدولي الى محاولة تبيان وتوضيح وتحديد هذه المفاهيم الجديدة والغامضة، شأنها في ذلك شان كل جديد ومتغير في العلاقات الدولية، قصد تكثيف التعاون والتكاتف الدولي من أجل بلوغ قواعد قانونية عامة ومستقرة تحظى باعتراف الجميع وتساعد في ضبط كل مخرجات هذا الحقل القانوني الجديد، ثم تبيان البعد الجماعي للتحديات الأمنية البيئية التي تشترك فيها كل المجموعة الدولية من جهة أخرى.

1- مفهوم الأمن البيئي

يعتبر مفهوم الأمن البيئي أحد أهم المفاهيم في مجال الدراسات البيئية، والتي تتطلب تحديدا واضحا ومحددا مع ضبط استراتيجيات وآليات دولية لحفظه وضمان استتبابه، ظهر في ثمانينيات القرن الماضي كمرادف لمساعي التحرر من التهديد المتصاعد الذي باتت تمثله على حياة البشر الضغوط و الانتهاكات التي تتعرض لها البيئة و تؤثر فيها و تعمل على استنزاف مواردها الطبيعية (خالد2011، ص.29).

وعليه فإن الأمن البيئي يمثل المرجعية المنظمة والمراقبة لكل الأنظمة والقوانين التي تجسد استراتيجية بيئية وطنية من شأنها ضمان تحقيق الأمن والرخاء والاستقرار الداخلي للدولة المقتصر على زوال التهديد العسكري وضمان حماية الإقليم قد تجاوزه الدهر، وانصرف واقع الحال الى محاولة معالجة تهديدات أمنية أخرى تجاوزت في خطورتها التهديدات العسكرية، وعليه فإن الاهتمام العالمي بمشاكل البيئة أصبح يعبر عنه في عرف الدراسات العسكرية والأمنية بمصطلح " أمن البيئة "، والذي يعالج مسببات هذه المنافسة على شراكة الموارد الطبيعية من جهة، ومن جهة أخرى دراسة تأثير هذه المخاطر على رفاهية المجتمع والتنمية الاقتصادية للدول بصفة عامة (عبد الهادي 1997، ص.218).

وعند تفكيكنا لمصطلح الأمن البيئي نجد أنه يتكون من مفهومين، فهو يشمل مفهوم الأمن ومفهوم البيئة، بمعنى أنه يشير الى المشاكل الأمنية الناجمة عن التجمعات البشرية وتأثيرها السلبي على البيئة من جهة اولى، ومن جهة ثانية فهو يشير الى الكوارث والأزمات التي تسببها البيئة وتلقي بضلالها السلبية على المجتمع الإنساني، بمعنى وجود علاقة ترابطية بين البيئة والمجتمع الإنساني (أمينة 2014، ص.24).

وعند محاولة تفكيك هذه العلاقة الترابطية فإننا نقف أمام مجموعة كبيرة من التعريفات لهذا المفهوم.

فعند الغوص في أحكام الشريعة الإسلامية نجد أن الشارع الحكيم وضع مبدأ عام يجب على الإنسان بمقتضاه أن يجنب نفسه المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها وذلك مصداقا لقوله تعالى:" ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها" (سورة الأعراف، الآية 56)

وكذا لقوله تعالى "ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا إن الله يحب المحسنين" (سورة البقرة، الآية 195).

حيث تنطبق هذه الآيات وغيرها ذات الصلة بموضوعنا، فإذا أردنا أن نحمي أنفسنا من المخاطر التي تتهددنا فيجب علينا اتباع تعاليم الدين الإسلامي من اوامر ونواهي، وهو ما ينطبق على موضوع حماية البيئة.

واهتداءا بهذه الآيات القرآنية وغيرها من الأحاديث النبوية فقد وضعت مجموعة من التعاريف للأمن البيئي في الإطار الإسلامي منها " المحافظة على المحيط الهادي الذي يعيش فيه الانسان بما يشمل من ماء وهواء وفضاء وتربة وكائنات حية ومنشآت أقامها لإشباع حاجاته" (طارق 2009، ص. 53).

أما عن التعريفات الفقهية للأمن البيئي فهي كثيرة ومتعددة، فهو حسب إليزابيث شالسكي :" يعكس قدرة أمة او مجتمع على مقاومة ندرة الثروات البيئية والمخاطر البيئية اوالتغيرات المضادة او التوترات او الصراعات ذات الصلة بالبيئة"، وبالتالي ركزت شالسكي في تعريفها هذا على عامل نقص الموارد باعتباره السبب الرئيسي في تهديد الأمن البيئي (أمينة 2014، ص. 26).

فيما ذهب بول وآن أرليتش في تعريفهم للأمن البيئي الى قدرة الإعتماد على استمرارية عمل الأنظمة الطبيعية، وحددوا بعض الطرق التي تسهم بها تلك الأنظمة في رفاهية وخير الإنسانية من قبيل الحفاظ على مزيج معتدل من انبعاث الغازات الى الغلاف الجوي، وتنظيم دورة الهيدروجين التي تنظم دورة الماء العذب بما يساعد على الحد من الفيضانات والجفاف، وضرورة المحافظة على الغابات ومكافحة الآفات الزراعية وصيانة المكتبة الجينية (كلود-بيتر 2000، ص. 64).

فيما ذهب جون بارنيت عند تبيان مفهوم الأمن البيئي الى تعداد سبع مجالات يتكون منها هذا المفهوم وهي جهود لإعادة تعريف الأمن، البحث عن العوامل البيئية التي تؤدي الى الصراعات العنيفة، الأمن البيئي للدولة، العلاقة بين القوات المسلحة والبيئة، الأمن الايكولوجي، الأمن البيئي للأفراد، وأخيرا مسألة الأمننة.

أما على صعيد الفقه العربي فنجد أن طارق إبراهيم الدسوقي عندما ذهب الى محاولة وضع تعريف جامع للأمن البيئي فرأى بأنه " المحافظة على النظام البيئي العام ومنع أي أخطار تهدد عناصر البيئة : الماء والهواء والفضاء الخارجي والتربة اوصحة الإنسان أو الحيوان أو النبات أو المحيط الطبيعي للبيئة على المستوى الإقليمي" (طارق 2009، ص. 53).

أما على الصعيد الدولي فقد أصبحت مسألة ضبط وتحديد وتعريف مصطلح الأمن البيئي من العناصر الضرورية في هذا الحقل الجديد، كون البيئة الإنسانية جزء واحد لا يتجزأ كما أن التهديدات البيئية

تتجأوز حدود الدولة الواحدة وبالتالي لا يمكن التغلب عليها إلا بتظافر الجهود، وهو ما حدث بداية من مؤتمر ستوكهولم 1972 الذي كان الإنطلاقة الفعلية لإرساء التشريعات الدولية في مجال حماية البيئة، غير أن الاعتراف الأساسي بمصطلح الأمن البيئي على الصعيد الدولي كان بمناسبة تقرير الأمم المتحدة عن الأمن الإنساني سنة 1994، والذي حدد من خلاله سبعة أبعاد أمنية أساسية تواجه الإنسان ولابد من التظافر الدولي لمواجهتها وهي:

- ✓ الأمن الاقتصادي: أي ضمان الحد الأدنى من الدخل لكل فرد.
- ✓ الأمن الغذائي: أي ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد.
- ✓ الأمن الصحي: أي ضمان الحد الأدنى من الرعاية الصحية لكل فرد.
- ✓ الأمن البيئي: أي حماية الانسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة من تدمير الانسان.
- ✓ الأمن الفردي أو الشخصي: ويعني حماية الانسان من العنف المادي.
- ✓ الأمن المجتمعي: والذي يقوم على ضمان الاستقرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية، والحماية من العنف العرقي أو الطائفي.
- ✓ الأمن السياسي: وهو الذي يضمن للبشر العيش في كنف مجتمع يضمن ويرقي حقوق الانسان (مراد 2017، ص. 181).

وما يهمنا في هذا التقرير وهذه العناصر أنه ارتكز على مفهوم الأمن البيئي باعتباره من أهم العناصر التي تشكل تهديدا للأمن العالمي و التي يتوجب على الانسان ان يعمل على ضمانه، كما يلاحظ على هذا التقرير بأنه لم يعرف الأمن البيئي وانما اكتفى بالتركيز على العناصر المادية التي تحقق مفهوم الأمن البيئي وتفي باحتياجات الانسان في هذا الجانب، ومن ثم فان مفهوم الأمن البيئي يفرض ذاته من بين أهم مفاهيم الأمن المختلفة الأخرى، بل إنه قد سعى على مفاهيم أخرى للأمن، ذلك أن تهديد الأمن البيئي لا يؤثر على مجموعة أو فرد معين وإنما قد يشمل الانسان أينما وجد (إيهاب 2014، ص. 06-07).

وإنطلاقا من هذه التغيرات العميقة التي شهدها المجتمع الدولي في كل مجالاته، فقد انعكست هذه التغيرات بدورها وألقت بظلالها على الأمن البيئي الذي تطور في مضامينه وأجياله ليلامس ثلاث أجيال رئيسية.

فينصرف الجيل الأول الى بداية ظهور مصطلح الأمن البيئي خلال أوائل سبعينيات القرن الماضي، وخصوصا خلال كتابات لستر برأون الذي انتقد احتكار الطابع العسكري على الأمن واهمال باقي التهديدات التي يتعرض لها الانسان، ومنها التهديدات البيئية كالفيضانات والكوارث الطبيعية المدمرة، الجفاف.....الخ، لتدرج لجنة بورتلاند سنة 1987 فصلا حول الأمن البيئي في تقريرها النهائي ورد فيه " أن المشاكل البيئية للفقراء تؤثر سلبا على الأغنياء كذلك في المستقبل غير البعيد جدا، تنتقل عن طريق عدم الاستقرار السياسي والاضطراب " .

أما الجيل الثاني فظهر في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وركز على اعتبار إنعدام الأمن البيئي مصدر محتمل لأزمات تهدد الأمن القومي، وذلك من منطلق أن الندرة في الموارد الأولية أو عدم التكافؤ في الحصول في الحصول عليها يمكن ان يؤدي نزاعات بين الدول، كذلك يمكن للتغيرات المناخية أن تلعب دورا فعالا وخصوصا عند الكوارث الطبيعية التي تجبر الملايين على الهجرة و والنزوح، وهو ما يطلق عليهم بمصطلح اللاجئين البيئيين أو الإيكولوجيين، وما يمكن أن يسببه ذلك من نزاعات واضطرابات عرقية أو إثنية أو أمنية أو دينية أو غيرها من مشاكل اللجوء.

و أما الجيل الثالث و الأخير فقد ظهر مع بداية التسعينات، حيث شهد النقاش حول الأمن البيئي تركيزا أكثر على القضايا الحيوية من قبيل المناخ وثقب الأوزون وخصوصا خلال مؤتمر ريو دي جانيرو 1992، والذي أورد مصطلح الأمن المناخي كصورة وبعد جديد من أبعاد الأمن البيئي الذي يندرج في الجيل الثالث، والذي نظر له العديد من القانونيين كجون بارنت وسيمون دابلي وغيرهم الذين شخصوا مجموعة من المخاطر الرئيسية ضمن هذا الجيل من قبيل الأوبئة، الجوع، الاحتباس الحراري، والتي تؤدي الى زيادة في عدد النزاعات المسلحة والتدخلات العسكرية في الدول الفقيرة والهجرة البيئية وهجرة الإرهاب الى مناطق النزاعات المسلحة وتوفير الملاجئ الأمنة للإرهابيين و تدهور العلاقات بين الدول الكبرى، وغيرها من المشاكل ذات التأثيرات غير المحدودة(أمينة 2014، ص. 33).

2- مفهوم الأمن الجماعي البيئي الدولي

يعتبر مفهوم الأمن الجماعي من المفاهيم المتخصصة في معجم العلاقات الدولية تتقاطع عنده قواعد القانون الدولي البيئي من جهة ومقتضيات وضرورات المصالح السياسية من جهة ثانية، وبالتالي فهو يقع في منطقة رمادية تزيد من اللبس والغموض الذي يكتنفه عدم التوصل أصلا الى وضع تعريف محدد للأمن من أجل الوصول الى تعريف أكثر تحديدا للأمن الجماعي البيئي.

وهنا فليس من السهل تحديد معنى دقيق للأمن الجماعي البيئي، وذلك بالنظر الى حداثة هذا الموضوع وعدم استقرار وثبات مخرجاته، ذلك أنه اخذ بداية بمفهوم ضيق متفقا مع النظرة الكلاسيكية التي حصرت الأمن في البعد العسكري، ليتسع مؤخرا وبشكل تدريجي ليعالج الإشكاليات القانونية التي طرحت في هذا الصدد والناتجة عن التدهور الكبير للبيئة والاعتداء عليها وتلويثها بمختلف النفايات والمواد النووية والاشعاعية والكيميائية من طرف الانسان، حيث أنه وبزيادة الكوارث الطبيعية المختلفة أصبح من الضروري بناء نظام قانوني دولي يحمي البيئة ويضمن استمرار الاستغلال وللانتفاع الجماعي بالثروات كونها تراث مشترك للإنسانية (أحمد 1992، ص. 136).

وهنا يكمن مضمون الأمن الجماعي في الحيلولة دون حدوث تغيرات في الواقع العملي من شأنه أن يحدث إخلالا بالتوازن والأمن البيئي، من خلال إتخاذ المجموعة الدولية لجملة من الإجراءات الجماعية الدولية من أجل حماية البيئة من أي إعتداء يمكن أن يطالها، وذلك باتخاذ كل التدابير والوسائل التي من شأنها أن تحول دون وقوع هذا الاعتداء، وعليه فالأمن الجماعي البيئي في مفهومه وسياقه العام هو نظام غايته تحقيق الأمن البيئي من خلال اتباع وسائل وآليات جماعية تسعى بالدفاع أو التضامن الدولي المشترك في مواجهة التهديدات والتحديات البيئية، وبالتالي فإن هذا التضامن الدولي يكون موجها ضد أي دولة أو جهة معتدية على البيئة ولو لم تكن عضوا في هذا التنظيم الدولي (ناصر 2001، ص. 55).

وهنا من خلال هذا المفهوم العام يتبين لنا بأن الأمن الجماعي البيئي يشتمل على جملة من المبادئ نوجزها في:

- ✓ الأمن البيئي في حد ذاته هو هدف ومطلب دولي وعالمي.
- ✓ وجوب مكافحة التدهور البيئي ومنع تفاقمه.

- ✓ ارتباط الأمن الجماعي الدولي بآليات دولية منفذة له ولها القدرة على تحقيقه من خلال إمكانية اتخاذ إجراءات قسرية وجبرية في سبيل تحقيق ذلك.
- ✓ التخلص من مصادر الخطر البيئي الدائم في المجتمع الدولي كإجراء وقائي من شأنه منع الأزمات البيئية.
- ✓ إقامة علاقة دولية بين أعضاء المجتمع الدولي على أساس حماية البيئة من كل الانتهاكات التي قد تتعرض لها (شتوري 2006، ص. 41) .

وعنده محاولتنا وضع تعريف محدد للأمن البيئي الجماعي الدولي فإننا نذكر تعريف الأستاذ عمر سعد الله بأنه: "نظام من القواعد القانونية المنظمة للتدابير التي تتخذ حماية المصالح الحيوية لجميع الدول والشعوب والأفراد بدون استثناء" وهنا يلاحظ على تعريف الأستاذ بأنه تجاوز في تعريفه للأمن الجماعي المدلول الكلاسيكي الذي كان يحصره في البعد العسكري فقط، وأوصله الى أبعاد جديدة اختزلها في مصطلح " المصالح الحيوية "، والتي تدخل ضمن هذه المصالح الأمن البيئي باعتباره من أهم المصالح الحيوية المشتركة لكل الجماعة الدولية (عمر 2006، ص. 203).

كذلك يمكن أن يعرف الأمن البيئي الجماعي الدولي بأنه: " نظام يحكم العلاقات الدولية في مجال البيئة البيئي ويتصف بالمشاركة الدولية من أجل التصدي لكل عدوان على البيئة البيئي والذي يتسبب في تدهورها(عبد الرحمان 2006، ص. 93) .

أما على مستوى الأمم المتحدة فقد بدأ الإهتمام بتوسيع نظام الأمن الجماعي الدولي ليشمل ضمن مدخلاته الجانب البيئي من خلال موقف الأمين العام الأسبق لمنظمة الدولية كوفي عنان، حين أشار الى أن:

" طبيعة المسائل المطروحة تظهر أنه لم يعد ممكنا تعريف الأمن الجماعي على كونه ببساطة غياب النزاعات المسلحة سواء كانت دولية أو داخلية، فالانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، عمليات الترحيل الجماعي للسكان، الكوارث الايكولوجية، تمس مباشرة بالأمن المشترك وعليه يجب إتخاذ مقاربة منسقة أكثر اتجاه هذا الكم من المسائل، وهذه المقاربة تلزمنا بالإبداع وتضطرنا الى الادراك أنه في الأخذ بعين الإعتبار بصورة شاملة مختلفة العناصر المساهمة في الأمن المشترك نستطيع أن نأمل في إقامة سلام مستديم"

وهنا نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه توسع في مفهوم الأمن الجماعي الذي لم يعد مقتصرا على غياب النزاعات المسلحة وإنما انصرف الى مجموعة من المعطيات والمؤشرات المستنبطة من حياة الشعوب، وذكر التقرير هنا على سبيل المثال لا الحصر الكوارث الايكولوجية أي الكوارث البيئية كبعد من ابعاد الأمن الجماعي في القانون الدولي المعاصر، فربط التقرير بين هذه الأبعاد وتحقيق السلام المستديم بحتمية إيجاد حلول لهذه المعضلات (شابو 2008، ص. 11).

وهنا فإن نظام الأمن الجماعي الدولي ينظم جانب من العلاقات الدولية وجانب من العلاقات البيئية، حيث يتسم بالمشاركة الدولية قصد التصدي لكل عدوان يمكن أن يطال البيئة.

وتأسيسا على ذلك وفي سبيل تحقيق هذا النظام الدولي لا بد من توافر شقين أساسيين متكاملين،

فالشق الأول هو شق وقائي ويتثمل في الإجراءات الاستباقية التي تستهدف حماية البيئة والحيلولة دون وقوع أي عدوان أو انتهاك في حقها.

و أما الشق الثاني فهو الشق الردعي والذي يدفع المنتهك الى التفاعل إيجابيا مع الإجراءات العملية العقابية التي تتخذ بعد وقوع الانتهاك البيئي، وذلك بإيقاف هذا الانتهاك والعمل على عدم تكراره مستقبلا، من خلال جملة من الإجراءات المتخذة والتي تكون في الأساس عن طريق الأمم المتحدة إعمالا لنظام الأمن الجماعي الوارد في ميثاق المنظمة الأممية لا سيما المادة 5/2، منه وكذا الفصول السادس والسابع والثامن من ذات الميثاق (عبد الكريم 2007، ص. 17) .

ثانيا: المخاطر والتهديدات البيئية لنظام الأمن البيئي الجماعي الدولي

اذا كانت الميزة الأساسية لنظام الأمن البيئي الجماعي الدولي هو عدم اقتصاره على حدود القومية والسيادة فقط كونه يتجأوز هذا المبدأ، وكذا تجأوز هذا الجيل ليصل الى الأجيال المستقبلية فهو يندرج في سلسلة متواصلة من الأقاليم والاجيال، مما يدفع بالمجتمع الدولي الى التصدي لهذه المشكلات و التحديات وتوحيد الجهود المبذولة في سبيل ذلك على اعتبار أن التحديات الأمنية تأخذ شكلين أو وجهين متقابلين، الأول ناجم عن الأخطار الأمنية البيئية التي تواجه المجتمع الدولي والذي عليه التصدي لها، والثاني ناجم عن التهديدات التي تواجه المجتمع الدولي والتي يكون سببها المس بالأمن البيئي الدولي.

1- التهديدات الواقعة على نظام الأمن الجماعي البيئي الدولي

تواجه البيئة تهديدات كبيرة ناتجة عن المخاطر الكبرى التي تهددها، وخصوصا في ظل التطور الصناعي الذي أحدث أنماطا جديدة للتلوث ليس من السهولة بمكان التصدي لها سوى بنظرة شاملة تجعل من البيئة وحدة مركبة، لذا يتوجب علينا الإلمام بهذه التحديات الكبرى التي تواجه الأمن الجماعي البيئي، وكذا التعريج على أهم الظواهر التي خلفتها هذه التحديات على نظام الأمن الجماعي البيئي الدولي.

أ. صور التحديات البيئة المحدقة بنظام الأمن الجماعي البيئي الدولي:

كثيرة ومتنوعة هي التحديات البيئية المؤثرة في نظام الأمن البيئي الجماعي الدولي، والناجمة في مجملها عن تعامل الانسان مع المحيط الذي ينتمي له بمنطق مادي ونفعي ضيق وبنظرة جزئية بدل التعامل معها بنظرة شمولية تراعي مصالح المجموعة الدولية، وهو الأمر الذي القى بتبعاته على البيئة، و أوجد جملة من التحديات التي شكلت خطرا على النظام الدولي ككل وهددت أصل وجود الانسان فيه.

وعند تعدادنا لأهم التحديات فإننا أول ما نذكر هو التهديد الذي يمثله التطور الصناعي والتكنولوجي على الأمن البيئي الجماعي الدولي والذي خلف ظاهرة التلوث العابر للحدود، وبالرغم من أن التلوث الذي أحدثه هذا التطور التكنولوجي ليس بالأمر الجديد، إلا ان الجديد هنا هو أنه تجأوز الحدود المسموح به ووصل الى مرحلة التدهور البيئي كما وكيفا، وخصوصا في هذا العصر الحديث المتمخض عن الثورة الصناعية والتكنولوجية والتي أوجدت أكثر من 5 مليون مادة كيميائية يستخدم منها سنويا حوالي 70 ألف مادة ساهمت في رفع مستوى معيشة الانسان وزيادة رفاهيته من جهة(شابو 2008، ص. 180) ، إلا أنها كان لها الأثر السلبي المباشر على الأمن البيئي وحملت له تهديدات عجز النظام الأيكولوجي البيئي عن معالجتها أو التأقلم معها كالغازات الضارة من المصانع التي لوثت الهواء، ورمي النفايات الكيميائية في البحار والأنهار والاسراف في استخدام المبيدات الحشرية والمواد الكيميائية التي لوثت البيئة في كل صورها وأصبحت غير قادرة على التأقلم

معها وبالتالي غير قادرة على العطاء، ما جعل من الأمن البيئي العالمي يدخل مرحلة الخطر (يوسف 2012، ص. 256).

وبالرغم من أن الدول الصناعية المتقدمة رغم ما وصلت له من درجات العلم والتكنولوجيا، ورغم أنها هي السبب الرئيسي في التلوث البيئي غير انها لم تتحمل المسؤولية الملقاة على عاتقها في مواجهة هذه التهديدات، وطالبت في العديد من المناسبات بامتيازات خاصة عند وضع أي اتفاقيات تعالج مشاكل البيئة، وأبلغ دليل على ذلك هو إنسحاب الولايات المتحدة من إتفاق باريس للمناخ سنة 2017، رغم أنه مثل أكبر خطوة جدية لحماية البيئة الدولية من الاحتباس الحراري الذي يعتبر أكبر تهديدا للأمن البيئي الدولي.

وأما ثاني أكبر التحديات المحدقة بالأمن البيئي الجماعي الدولي فهو التغيرات المناخية الناجمة عن الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، والتي عجزت البيئة فيها عن الإيفاء بالاحتياجات البشرية غير المحدودة، مما أحدث مشكلة التغيرات المناخية الكبيرة التي أصابت البيئة و كانت الدول الكبرى والصناعية هي المتسبب الرئيسي فيها لامتلاكها الموارد والامكانيات البشرية اللازمة لمباشرة هذه الأنشطة، والتي كانت من أبرز صورها ثقب الأوزون والاتساع الذي يشهده وما يسببه من تهديد للأمن البيئي الجماعي الدولي، مما دفع بالأمم المتحدة سنة 1990 الى تنصيب مجموعتين من الباحثين لدراسة هذا الخطر الداهم.

المجموعة الأولى ضمت خبراء قانونيين والمجموعة الثانية خبراء بيولوجيين، ووضعوا دراسة متكاملة حأولوا التركيز فيها على المشاكل البيئية المتمثلة في التغيرات المناخية التي تسببت في ثقب الأوزون وزيادة الامراض السرطانية والتنفسية، وطالبوا بخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري خاصة الوقود الأحفوري من قبيل الفحم والبترول والغاز الطبيعي.

وفي فيفري 2004 حذر " ديفيد اندرسون" وزير البيئة الكندي بأن الخطر البيئي يمكن أن يحول 500 مليون شخص الى لاجئين، وهو رقم يعجز الإرهاب العالمي مهما بلغ شأنه في أن يصل الى تهجيره (عبد الرحمان 2007، ص. 123).

وبالإضافة الى هذه التهديدات الأساسية هناك أشكال أخرى للتهديدات البيئية نذكر منها التلوث الهوائي، وخسارة التنوع الإيكولوجي بسبب الضغوط البشرية على النظم الايكولوجية، وإزالة الغابات وما ينجر عليه من مشكلة التصحر التي حذر منهما مؤتمر ريو دي جانيرو سنة 1992، وكذلك نضوب الموارد المائية بسبب التهديدات البيئية وما قد ينجر عليه ذلك من حروب مسلحة على مناطق المياه باعتبارها من أهم أسباب حروب المستقبل، وكذا نضوب الثروة السمكية والحيوانية بشكل عام، كل ذلك من شأنه أن يمثل جزء يسير من التهديدات البيئية المحدقة بنظام الأمن البيئي الجماعي الدولي (فايق 2004، ص. 07).

ب. ظواهر عالمية البعد الداخلي للأمن البيئي:

بتعدد وتفاقم مشكلات البيئة والتي أحدثت إختلال في التوازن البيئي مرده عجز المجتمع الدولي عن مواجهة التحديات البيئية المختلفة، لتتضاعف معها الأضرار التي لم تعترف بحدود القومية والسيادة، ولتشكل أحد أكبر الأخطار التي تهدد الأمن الجماعي البيئي، ومن خلاله الأمن الإنساني بصفة أشمل، كون هذه الظواهر لم تكن لترق وتصبح انشغال عالمي إلا بعد أن تيقن المجتمع الدولي بأن الأضرار اللاحقة بها هي ذات طابع عالمي أكدته المعطيات والتقارير التي تقدمها المنظمات والجهات الدولية المختصة.

وهنا تبرز ظاهرة الاحتباس الحراري الناتجة عن ارتفاع نسبة الانبعاثات التراكمية للغازات الدفيئة كأهم هذه الظواهر والتحديات المناخي التي تواجه العالم، لما لها من آثار مدمرة على أنحاء كبيرة من العالم جعلت منه أكثر دفئا مما صاحبه موجات من الجفاف والفيضانات والطقس المتطرف الذي هدد الأمن الغذائي والقطاع الاقتصادي وتسبب في انقراض أنواع كثيرة من الحيوانات، خصوصا و أن العديد من الأبحاث والدراسات توقعت أن ترتفع درجة حرارة الأرض الى غاية سنة 2090 بست درجات وهو رقم يجعل العيش في مناطق من الأرض مستحيلا، وخصوصا اذا ذكرنا هنا بانه يوجد اليوم 25 مليون لاجئ ايكولوجي تعجز دول الجوار عن استيعابهم (شابو 2008، ص. 169).

كذلك مثلت مشكلة النمو السكاني أحد هذه الظواهر لما تسببه من ضغوطات على البيئة من خلال زيادة الطلب على الغذاء والطاقة والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، زاد في حدة هذا الأمر الخلاف الجوهري حول هذه النقطة بين دول الجنوب والشمال، حيث يتهم هذا الأخير دول الجنوب بالنمو السكاني غير المخطط مما ولد ضغطا كبيرا على الموارد الطبيعية، في ما يتهم الجنوب دول الشمال بأنها من استنفذ في السابق الموارد البيئية قصد بلوغ هذه المكانة من التقدم والرقي وهو حاليا يستأثر بثلثي واردات العالم مما ساهم في فقر دول الجنوب (فايق 2004، ص. 06).

2- أثر التهديدات البيئية على الأمن الجماعي الدولي

إذا كان الاأمن البيئي قد هدد الانسان من خلال مجموعة من العناصر والمعطيات التي أوجدت خللا في المنظومة المتكاملة للأمن البيئي، فإن هذا الأخير بدوره قد مثل تهديدا مباشرا للأمن الجماعي الدولي و للأمن الإنساني بصفة أعم، من خلال مسه بمجموعة من العناصر المرتبطة والمسلمات المستقرة في الدراسات الأمنية، الى درجة بلوغ مخاطر كبرى على عديد الأصعدة هددت أمن و استقرار الشعوب، مما توجب معه حتمية التصدي لهذه التهديدات المركبة بنسق يراعي الجانب المعياري المتمثل في القواعد الموضوعية الناجمة عن كل ممارسة ذات صلة أو علاقة بموضوع البيئة.

وهنا تبرز مجموعة من التهديدات لعل أولها هو التهديد البيئي المباشر على الأمن الغذائي، حيث أن الزراعة هي العماد الأساسي لمعيشة الانسان، ناهيك عن كونها العصب الأساسي لاقتصاديات جل الدول ،و أي خلل يصيب النظام البيئي فإن أول قطاع يستأثر به هو القطاع الزراعي، وبالتالي الاختلال المباشر للأمن الغذائي وما يسببه ذلك من مجاعات ونزاعات مسلحة وحروب، بل يمكن للأمر أن يتطور ويهدد أصل وجود الانسان الذي لا يمكن له العيش من دون غذاء (ميهوبي 2011، ص. 251).

وأما التهديد الرئيسي الثاني للبيئة على الأمن الإنساني فهو ذلك الواقع على الأمن الصحي، من خلال التأثير على الهواء والمياه والغذاء وتفشي الأمراض، حيث يعتبر المناخ هنا بمثابة أكبر تهديد للصحة العالمية لما له من آثار سلبية على الأمن الصحي كونه يعرض المجتمعات الإنسانية بطريقة اجبارية لآثار الغازات الدفينة والطقس المتطرف وزيادة الأمراض الميكروبية المعدية والمميتة وكذا المحمولة بالنواقل.

وهنا اشارت جمعية الحفاظ على الحياة البرية الأمريكية في تقريرها لسنة 2008، الى وجود 12 مرض مميت للإنسان زاد انتشاره مؤخرا بسبب التغيرات المناخية كالحمى الصفراء، والإيبولا وحمى الضنك

والكوليرا والمالاريا وزيكا وغيرها من الأمراض المميتة التي حصدت أرواح الملايين، وساهمت في خفظ متوسط أعمار البشر وخصوصا في القارة الإفريقية بمعدل 4 سنوات .

كذلك فإن للتهديدات البيئية أثر كبير على الأمن الاقتصادي، حيث أن التقلبات المناخية أثرت على النشاط الاقتصادي وقلت من قدرة الفلاحين على التعامل مع المتغيرات المناخية غير المستقرة ومجاراتها وخصوصا مشكلة التصحر التي ضربت القارة الإفريقية التي تعتمد في الجزء الأكبر في زراعتها على الأمطار، زاد من حدة هذا الأمر أن المجتمعات الافريقية هي مجتمعات ريفية تستهلك ما تنتجه، وفي ظل عدم الإنتاجية فإن هذا الأمر يطرح العديد من الإشكالات الأمنية ويهدد ضمن ما يهدد النمو الاقتصادي ويضاعف المديونية الخارجية قصد توفير المستلزمات الغذائية مما يؤثر على عجلة التنمية لدى هذه الدول .

كما يضاف الى التهديد الاقتصادي للبيئة التهديد البيئي الواقع على الأمن السياسي المنبثق عن مجموعة من العوامل والأسباب أفرزت بعض المظاهر التي شكلت تهديدات سياسية مباشرة، فمثلا مشكلة المياه أصبحت السبب الرئيسي في عديد النزاعات حول العالم، وزادت من احتمال نشوب صراعات مسلحة وخصوصا لدي الدول التي تشترك في الأنهار أو الأحواض المائية، وما حدث مؤخرا بين مصر واثيوبيا حول سد النهضة التي تبنيه اثيوبيا على منابع النيل وتهديد مصر المباشر لها باستخدام القوة العسكرية من الأدلة الكثيرة على التهديدات البيئية للأمن السياسي.

كذلك تعتبر الموارد الطبيعية هي السبب في 40 % من الحروب الأهلية التي اندلعت خلال النصف الأخير من القرن الماضي والسنوات ال 18 الأولى من هذا القرن، حيث أنه ومنذ 1990 نشب 18 صراع بسبب الموارد الطبيعية (أمينة 2014، ص. 79).

وأما آخر التهديدات البيئية الكبيرة على الأمن الدولي فهي تلك الواقعة على الأمن المجتمعي والنابعة أساسا من الهجرة أو النزوح البيئي أو الإيكولوجي، فالمهاجرون البيئيون هم أولئك الأفراد الذين يختارون الهجرة أو يرغمون عليها بسبب عوامل بيئية ومناخية ضارة تفرض عليهم هجرة أراضيهم واللجوء الى مناطق أخرى طلبا وبحثا عن سبل عيش بديلة، وهنا يمكن أن يتسبب هذا الأمر في حالة من الاأمن المجتمعي بسبب أن هذه الهجرة تفرض طلبا كبيرا على المساعدات الإنسانية والإغاثية الدائمة، أو بسبب الضرر الذي قد يصيب فئات هشة من هؤلاء المهاجرين، أو لعدم إمكانية هؤلاء المهاجرين من الاندماج في الوسط الجديد الذي انتقلوا إليه مما يتسبب في مشاكل وتوترات عرقية أو دينية أو إثنية أو طائفية قد ترقى لأن تصبح نزاعات مسلحة وحروب دولية أو أهلية.

خاتمة:

تناولنا في هذه الدراسة الجانب البيئي للنظام الأمن الجماعي الدولي، من خلال تبيان علاقة الأمن البيئي بالأمن الجماعي الدولي، مبرزين في ذلك مختلف المفاهيم المختلفة ذات الصلة بالموضوع، مرورا بتبيان المخاطر والتهديدات التي تقف في سبيل تحقيق الأمن البيئي الجماعي الدولي كجزء من نظام الأمن الجماعي الدولي، وأثر التهديدات البيئية على هذا الأخير البيئي لنصل في ذلك الى أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها:

النتائج:

- ✓ عدم ضبط المصطلحات المتعلقة بالأمن البيئي والأمن الجماعي الدولي، الأمر الذي يساعد في عدم الوصول الى وضع استراتيجيات دولية وإقليمية موحدة تساعد في حفظهما.
- ✓ تدني مستوى الربط بين الأمن البيئي والأمن الجماعي الدولي، وخصوصا في ظل الممارسة القانونية الى درجة امكانية الفصل بينهما بل وانكار أولهما، دون الاقرار بأن معادلة الأمن الجماعي الدولي لا يمكن تحقيقها دون التركيز على تحقيق أحد أهم أبعادها وهو البعد البيئي.
- ✓ التحول السريع من اجيال ومبادئ وصور التهديدات البيئية، بما إنعكس بشكل مباشر وسريع على الأمن الدولي، وخصوصا في ما تعلق بمسألتي اللاجئين الإيكولوجيين والصراعات المسلحة على الموارد الطبيعية.
- ✓ تعتبر الأخطار الناتجة عن التهديدات الأمنية البيئية بمثابة تحديات عامة في أسبابها، وكذا في حلولها على حد السواء، وهي في نفس الوقت تحديات شاملة كون معظم النشاطات الانسانية هي المساهم الأساسي في بلورتها.
- ✓ ارتباط تحقيق الأمن البيئي الجماعي الدولي بمدى احترام الدول للنظام البيئي ككل، وهو أمر يصعب تحقيقه وخصوصا في ظل عدم الالتزام الدولي بالنصوص والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالأمن البيئي.
- ✓ بالرغم من وجود العديد من الهيئات الدولية التي ومن المفروض أن تعنى بتحقيق الأمن الجماعي البيئي باعتباره جزء لا يتجزأ من الأمن الجماعي الدولي، إلا أن تطبيقاتها على أرض الواقع تكاد معدومة، والدليل على ذلك قلة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والمتعلقة بحماية الأمن البيئي.

التوصيات:

- ✓ ضرورة ضبط المصطلحات المتعلقة بالأمن البيئي والأمن الجماعي الدولي قصد ادراجهما في استراتيجيات دولية موحدة لحفظ الأمن الجماعي الدولي.
- ✓ العمل على دراسة ومواكبة التحولات المتسارعة للتهديدات البيئية، والعمل على انشاء آليات دولية مشتركة للتعاون على تحقيق الأمن البيئي الجماعي الدولي، مع ضرورة ربط البيئة بالأمن الجماعي الدولي.
- ✓ انشاء ميثاق عالمي للأمن البيئي على غرار المواثيق العالمية الأخرى، تتضمن نصوصه أحكام متكاملة حول حفظ الأمن الجماعي البيئي.
- ✓ انشاء صندوق عالمي بعنوان "صندوق الأمن البيئي" هدفه جبر الأضرار البيئية والاستثمار في مجال الأمن البيئي، ويكون تمويله على عاتق جميع الدول.
- ✓ العمل على ادراج موضوع الأمن البيئي ضمن أولويات المنظمات الدولية وخصوصا الأمم المتحدة وكذا المنظمات المتخصصة والإقليمية، بغرض الوصول الى أحكام عامة وموحدة وملزمة تكون بمثابة قواعد آمرة دولية تحمي الأمن البيئي وتكون ملزمة للجميع دون استثناء.
- ✓ ترسيخ فعل المسؤولية الدولية المدنية والجنائية على الجرائم البيئية، وذلك باعطاء التشريعات القانونية مداها الفاعل في موضوع الأمن البيئي.

قائمة المراجع

1. أمين، ناصر سيد. (2001). مفهوم الأمن الجماعي، مجلة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، المجلد 16، العدد31.
2. إيهاب، طارق. (2014، مارس). أثر التشريعات الوطنية والقانون الدولي على تحقيق الأمن البيئي، ورقة مقدمة الى مؤتمر " الاستخدام السلمي للطاقة النووية واثره على الأمن البيئي" المنامة.
3. دير أمينة .(2014). أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة – القرن الإفريقي (أطروحة دكتوراه) كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة.
4. الدسوقي، طارق إبراهيم .(2009). الأمن البيئي، النظام القانوني لحماية البيئة. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة .
5. يوسف معلم. (2012) . المسؤولية الدولية بدون ضرر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر.
6. كلود فوسلر- بيتر جيمس، (2000) إدارة البيئة من أجل جودة الحياة، ترجمة علاء أحمد اصلاح، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة .
7. لطالي مراد.(2017). الأمن الإنساني ضمانة أساسية لأمن الدولة، مجلة الدراسات و البحوث القانونية، جامعة المسيلة، العدد05.
8. السعدني، عبد الرحمن . (2007) . مشكلات بيئية، طبعتها أسبابها، آثارها، كيفية مواجهتها، القاهرة: دار الكتاب .
9. سعد الله، عمر .(2006). مدخل للقانون الدولي لحقوق الإنسان، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
10. عبد الحكيم، مهوبي، (2011) التغيرات المناخي، الأسباب، المخاطر ومستقبل البيئة العالمي، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع .
11. العزي، عبد الهادي.(1997). نحو استراتيجية موحدة للأمن البيئي، مجلة الأمن والحياة، الرياض، العدد 173.
12. علوان عبد الكريم . (2007). القانون الدولي المعاصر، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع .
13. الرشيدي، أحمد. (1992). الحماية الدولية للبيئة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 104.
14. شابو وسيلة. (2008). أبعاد الأمن الجماعي في القانون الدولي المعاصر (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق، جامعة الجزائر.
15. شتوري، عبد الرحمن. (2006). العولمة وتطورات العالم المعاصر، مجلة الحوار المتمدن، سوريا، العدد 5501.
16. الشجيري، فايق (2004). البيئة والأمن الدولي، مجلة النبأ، بغداد، العدد 72.
17. غانم خالد محمد .(2011). مشكلات الأمن البيئي في مراحل ما بعد الثورات العربية. مجلة السياسة الدولية. القاهرة، المجلد 46، العدد 186.